أداؤها تجاوز مستوى الأسواق الناشئة

توقعات بنمو أرباح الشركات الخليجية 12 في المئة خلال 2014

قدر تقرير مالي متخصص نمو أرباح السنة الكاملة لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2013 بمعدل 10 في المئة ، اما في عام 2014، فمن المتوقع أن يكون القطاع العقاري العامل المحفز للنمو، ويعززه قطاع الخدمات المصرفية والمالية.

وتوقع تقرير شركة المركز المالي أن تحقق أرباح الشركات السعودية والقطرية والتي كانت بسيطة في السنوات الماضية ارتفاعا مفاجئا في عام 2014، وأن تبلغ أرباح الشركات السنة الكاملة لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2014 نسبة 12 في المئة .

وأشار التقرير إلى أن التوقعات في نهاية النصف الأول من عام 2013 كانت حيادية فيما يتعلق بالمملكة، ودولة الكويت، بينما كانت إيجابية لكل من الإمارات، ودولة قطر، وسلطنة عمان، ومملكة البحرين.

وقد أصابت معظم توقعات التقرير فيما عدا ما يتعلق بالمملكة، حيث ارتفعت أسعار الأسهم السعودية نتيجة الحديث عن الإصلاحات الرقابية لفتح سوق الأسهم أمام المشاركة المباشرة للمستثمرين الأجانب، ما أدى إلى زيادة الإقبال في السوق.

ومع أن نظرة التقرير في نهاية النصف الأول من عام 2013 إلى أسواق دبي وأبوظبي كانت إيجابية، إلا أن أداء هذه الأسواق قد فاق التوقعات.

وقد شهدت أسواق مجلس التعاون الخليجي سنة ممتازة في معظم الأسواق، مسجلة أرباحا عالية في عام 2013، وكان أداؤها مماثلا لأداء أسواق الدول المتقدمة وأفضل من أداء الأسواق الناشئة، وأقفل مؤشر ستاندرد آند بورز المركب لدول مجلس التعاون عند 118.6، أي بارتفاع بنسبة 24.4 في المئة في عام 2013.

وتألقت أسواق الإمارات في أدائها لعدة أسباب أهمها تضمينها في مؤشر «مورغان ستانلي كابيتال إنترناشونال للأسواق الناشئة». وحققت دبي عوائد ممتازة بلغت 107.7 في المئة ، بينما سجل مؤشر أبوظبي ارتفاعا قويا بنسبة 63.1 في المئة في عام 2013.

كما شهد مضاعف السعر إلى الربحية ارتفاعا قويا في ظل النمو القوي للأرباح الناتج عن انتعاش أسواق العقار وعودة ثقة الشركات، وحقق مؤشر الأسهم القطرية الذي تم تضمينه أيضا في مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة عوائد بلغت 24 في المئة في عام 2013.

بينما أنهت الدولة الخليجية الأكبر المملكة السنة بارتفاع بلغ 31 في المئة ، وسجلت سلطنة عمان ومملكة البحرين أرباحا جيدة في عام 2013 تراوحت ما بين 17 في المئة إلى 18 في المئة ، أما في الكويت وبينما ارتفع مؤشر أسعار سوق الكويت للأوراق المالية بنسبة بلغت 27.2 في المئة ، حقق المؤشر الوزني 8.4 في المئة .

أما التطور الأبرز في عام 2013، فكان رفع درجة تصنيف مورغان ستانلي إنترناشونال كابيتال للإمارات وقطر إلى وضعية الأسواق الناشئة، وهو حدث طال انتظاره، ومن المتوقع أن يبدأ سريان مفعوله في الربع الثاني من عام 2014، حيث تمثل الإمارات 0.4 في المئة وتمثل قطر 0.45 في المئة من المؤشر.

وكانت أهم التطورات الإيجابية خلال العام إصدار نظام الرهن العقاري في المملكة، والمبادرات المشجعة للأسواق التي اتخذها الرئيس الجديد لهيئة السوق المالية، ومنها تزامن أوقات عمل السوق السعودية مع أسواق دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، والحديث عن مراجعة برنامج الإعانات والدعم الحكومي في الكويت لخفض الإنفاق وضمان استدامة السياسة المالية على المدى الطويل.

وتوقع التقرير أن يحافظ النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون على معدل بنسبة 4 في المئة في عام 2014، نتيجة للإنفاق الاجتماعي، وبدء تنفيذ مشاريع البنية التحتية، والحجم الكبير من الإعانات والدعم الحكومي.

ومن المتوقع كذلك أن يؤدي ارتفاع إنتاج النفط وتخفيف العقوبات على إيران إلى ضغوط هبوطية على أسعار النفط العالمية، وبينما تؤجل دول مجلس التعاون الخليجي استثماراتها لزيادة الطاقة الإنتاجية، من المتوقع أن يتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النفطي من 5.4 في المئة في عام 2012 إلى 0.4 في المئة في عام 2013.

وعلى الرغم من أن سعر التعادل النفطي في الميزانيات ما زال أقل بكثير من السعر السائد في السوق، فإن سرعة ارتفاع سعر التعادل قد تزايدت على مدى السنتين الماضيتين تدعو إلى الانتباه، وعلى الأخص في ما يتعلق بالكويت 32.6 في المئة ، وقطر 44.2 في المئة ، وسلطنة عمان 19 في المئة .

كما أن ثورة الغاز الصخري في الولايات المتحدة اليوم، وتباطؤ الدورة طويلة الأمد لارتفاع أسعار السلع والتوقعات العالمية البطيئة تمثل جميعها تحديات أمام منطقة الخليج العربي التي تعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية لتمويل اقتصادها على المدى الطويل.

ويتوقع التقرير أن يرتفع معدل التضخم ارتفاعا هامشيا فقط مقارنة بالمستويات التي كان عليها في عام 2013، حيث يعتبر تضخم أسعار السلع «وعلى الأخص المواد الغذائية» حميدا نسبيا.

كما يتوقع أن يتخذ الفائض المالي اتجاها هبوطيا مع استمرار ارتفاع الإنفاق الحكومي بينما تبقى الإيرادات النفطية متواضعة، وأن تستمر القيم السوقية للأسهم متدنية في سلطنة عمان والبحرين عند قياسها بمنأى عن العوامل الأخرى.

ومع أن الإمارات قد شهدت إقبالا قويا، يرى التقرير استمرار مضاعف أسعارها إلى ربحيتها جذابا إذا تم قياسه في ضوء نمو الأرباح المتوقع.

نمو قطاع الشركات في الخليج

200 مليار دولار تنفقها دول المنطقة لمشاريع المستقبل

السعودية .. الأولى شرق أوسطياً في تطوير مشاريع الطاقة المتجددة

تحتل السعودية المرتبة الأولى على قائمة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تطور مشاريع طاقة متجددة، حيث وضعت خططا لإنتاج 24 ألف ميغاواط بحلول عام 2020 منها 10 آلاف ميغاواط من مصادر شمسية، وذلك بحسب بيانات «ميد» الاقتصادية.

ومن المتوقع أن تنفق حكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 200 مليار دولار على تطوير مشاريع الطاقة المتجددة قبل عام 2020 في إطار سعيها للتوافق مع معايير الطاقة النظيفة.

وحددت كل دولة من دول المنطقة لنفسها أهدافا في مجال الطاقة المتجددة لعام 2020 تتراوح بين 42 في المئة من إجمالي الطاقة المنتجة كما هو الحال في المغرب و1 في المئة كما في دبي.

ولتحقيق هذه الأهداف ينبغي أن تصل كمية الطاقة المنتجة من مصادر متجددة إلى حدود 54 ألف ميغاواط بنهاية العقد الحالي مقارنة مع 16 ألف ميغاواط حاليا، وبمعدلات الأسعار الحالية يحتاج توليد 37 ألف ميغاواط في هذه المعادلة إلى استثمار 190 مليار دولار.

وحالت وفرة أصناف الوقود الأحفوري في بعض دول المنطقة دون تطوير مصادر طاقة متجددة في السنوات الماضية لكن التطور الذي تشهده تلك الدول في مجال عدد السكان والنمو الاقتصادي وتناقص مكامن الوقود التقليدية المستخدمة في توليد الطاقة الكهربائية وارتفاع الوعي البيئي تدفع الحكومات لتبني استراتيجيات الطاقة المتجددة.

وتقتصر المشاريع الجديدة على التوليد المائي الذي يشكل نسبة ضئيلة من إجمالي الطاقة المنتجة ويبلغ 15 ألف ميغاواط فقط، مقارنة مع التوليد من طاقة الرياح البالغ 1038 ميغاواط وخلايا الطاقة الشمسية التي تنتج 271 ميغاواط في كافة دول المنطقة مجتمعة.

ووفقا للتقرير فإن هذه الأرقام سوف تتغير قريبا مع توجه الحكومات للاستثمار في مشاريع جديدة خاصة من مصادر متجددة التي يتوقع أن تنتج 50 في المئة من ال37 ألف ميغاواط المطلوبة.

وتأتي مصر والجزائر والمغرب في المرتبة الثانية بعد المملكة في مشاريع التطوير حيث تسعى مصر التي تنتج حاليا حوالي 4 آلاف ميغاواط من مصادر متجددة إلى رفعها ثلاثة اضعاف لتصل إلى 12 ألف ميغاواط عبر إنشاء مجمعات التوليد بطاقة الرياح والألواح الشمسية.

وتتسارع خطى رفع طاقة التكرير في مختلف دول منطقة الشرق الأوسط في ظل تزايد الطلب على مشتقات النفط للاستهلاك المحلي والرغبة في تصدير تلك المشتقات لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح التي تحققها.

وذكر التقرير أنه ما بين عام 2009 و2013 تم ترسية عقود أعمال هندسية وإنشائية في مجال تكرير النفط تزيد قيمتها على 6 .50 مليار دولار في الوقت الذي تتم دراسة مشاريع أخرى تزيد قيمتها على 120 مليار دولار.

وتلعب دول الخليج المنتجة للنفط الدور الأساسي في هذه المشاريع حيث يتزايد دورها في القطاع على المسرح العالمي خلال السنوات العشر المقبلة وتنافس مصافي تكرير منتشرة في روسيا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

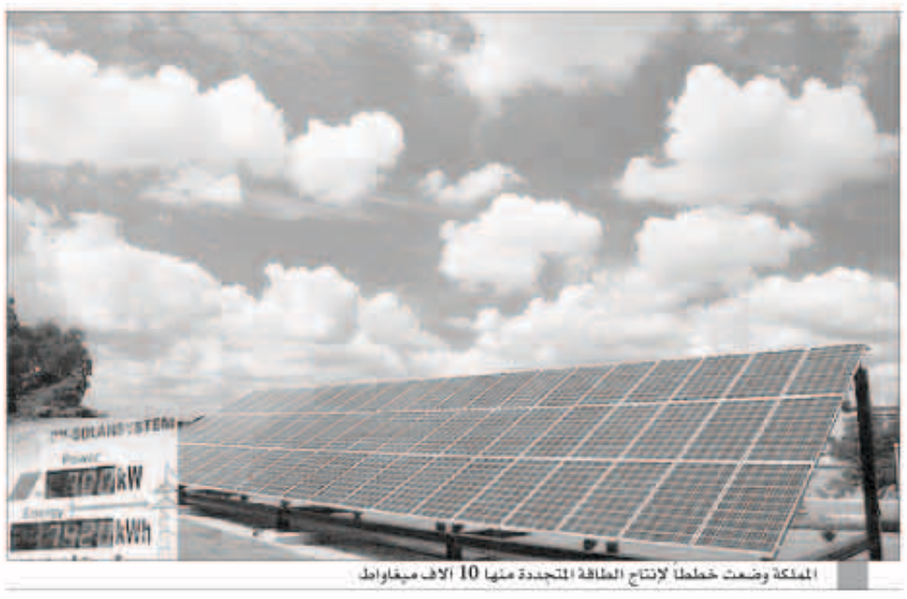

المملكة وضعت خططا لإنتاج الطاقة المتجددة منها 10 الاف ميغاواط

50 في المئة نمو إيرادات «فييم سوفت وير» خلال عام 2013

حققت فييم سوفت وير، الشركة المزودة للحلول المبتكرة في حماية مراكز البيانات العصرية، ارتفاعا بالإيرادات المحصلة التي تجاوزت 50 في المئة خلال العام الماضي.

وارتفعت الإيرادات المحصلة للحصول على رخص جديدة في الفترة نفسها بما نسبته 53 في المئة ، كما شهدت الإيرادات المحصلة الإجمالية في الربع الأخير من العام 2013 نموا بنسبة 55 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام 2012، وارتفعت الإيرادات المحصلة للحصول على رخص جديدة في الفترة نفسها بنسبة 52 في المئة .

وحصلت فييم على الصدارة في منطقة الشرق الأوسط خلال العام 2013، حيث شهدت نشاطا بعد الزيادة في نسبة نمو عدد العملاء التي بلغت 113.7 في المئة وارتفاعا في نسبة الإيرادات المحصلة للحصول على رخص جديدة وبلغت 148.7 في المئة ، بحسب راتمير تيماشيف، المدير التنفيذي للشركة.

وقال في بيان «إن نجاح فييم في العام 2013 هو دليل على نجاح برنامج فييم للنسخ الاحتياطي والنسخ المتماثل للحماية من الكوارث، الذي رفع مرة أخرى معايير حماية مراكز البيانات العصرية. مضيفا «إن سمعتنا في تقديم برمجيات موثوقة وعالية الأداء تجعل من عملائنا مروجين لنا، وقد جعلتنا تقنية «TM"It Just Works» واحدة من أسرع شركات البرمجيات نموا في العالم، كما اننا متحمسون للعمل خلال عام 2014 سعيا للاستمرار في رحلتنا لتحقيق إيرادات بقيمة مليار دولار أميركي خلال الأعوام الخمسة القادمة». وأضاف في الحقيقة، إننا نشعر بثقة كبيرة بقيمة وقدرات الحلول التي نقدمها، حيث قمنا خلال هذا الربع من السنة بتمديد برنامج الاستبدال التنافسي «التحول لفييم – حماية مراكز البيانات العصرية" حيث ستتمكن شركات تكنولوجيا المعلومات من وضع فييم في مراكز بياناتها العصرية بنفس السعر، او في كثير من الأحيان بسعر أقل من كلفة التجديد السنوي لحلول النسخ الاحتياطي الموجودة لديهم، ومن المتوقع لهذا البرنامج أن يرفع عدد عملاء فييم إلى 100 ألف في بداية العام 2014».

وقال فرانسيس هارت، مدير العمليات المباشرة في سيجا يوروب «مع فييم، تحسنت سرعة النسخ الاحتياطي ومدى الجاهزية بشكل كبير جدا مما وفر علينا ساعات لا تحصى، لأنه لم تعد هنالك حاجة لقيام أي أحد بمراقبة عملية النسخ الاحتياطي بعد الآن" ويضيف "لقد كان النسخ الاحتياطي يعتبر مشروعا قائما بحد ذاته، لكن فييم جعلت منه عملية سهلة وتلقائية تبعث الثقة في فريقنا. وتكتمل عملية النسخ الاحتياطي من خلال نافذة النسخ الاحتياطي ويتم التحقق تلقائيا من إمكانية استرجاع البيانات، مما يعطينا راحة نفسية ووقتا أكثر للتركيز على أولويات مراكز البيانات، كما اننا نوفر الكثير من المال في تخزين النسخ الاحتياطي بسبب الخاصية المدهشة التي تعمل على شطب البيانات المكررة».

مؤشر أداء فييم سوفت وير

99 مليار درهم حجم التجارة بين الإمارات وأمريكا خلال 2013 بنمو 8.5 في المئة

نمت المبادلات التجارية السلعية بين دولة الإمارات والولايات المتحدة الأميركية خلال العام 2013، بنحو 8.5 في المئة ، لتصل إلى 98.7 مليار درهم «26.9 مليار دولار»، مقارنة بـ91.05 مليار درهم «24.81 مليار دولار» للفترة ذاتها من العام الماضي.

وأظهرت بيانات مركز الإحصاء الأمريكي أن التجارة خلال العام الماضي تقدر بأكثر من ضعف التجارة المسجلة عام 2007 السابق للأزمة المالية العالمية، والمقدرة بنحو 44.4 مليار درهم.

وجاء في بيانات المركز التابع لوزارة التجارة الأميركية أن دولة الإمارات تتصدر البلدان العربية كأكبر سوق للصادرات الأميركية خلال 2013، باستحواذها على 34.7 في المئة بواردات قدرها 90.3 مليار درهم «24.6 مليار دولار» تلتها المملكة العربية السعودية بنحو 19 مليار دولار، ليشكل البلدان معاً 61.5 في المئة من إجمالي الصادرات الأمريكية للمنطقة المقدرة بنحو 70.85 مليار دولار «260 مليار درهم».

كما أفادت البيانات بأن الإمارات حافظت على موقعها كثاني أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العام الماضي، بعد المملكة العربية السعودية التي بلغت مبادلاتها التجارية مع أميركا نحو 70.7 مليار دولار.

وأظهرت البيانات نمواً قدره 1.7 في المئة في صادرات الدولة إلى الولايات المتحدة الأميركية خلال العام الماضي، لتصل إلى 8.4 مليار درهم «2.3 مليار دولار» مقارنة بـ 8.2 مليارات درهم «2.24 مليار دولار»، وفاقت في الوقت ذاته إجمالي صادرات الدولة إلى أميركا خلال عام الذروة في 2007 عندما بلغت 4.9 مليارات درهم «1.337 مليار دولار».

وبلغ إجمالي الواردات الإماراتية من الولايات المتحدة خلال العام 2013 نحو 90.3 مليار درهم «24.6 مليار دولار» مقارنة بواردات عام 2012 قدرها 82.2 مليار درهم «22.56 مليار دولار» بنمو قدره 9.5 في المئة .

وتقوم الإمارات بتصدير وإعادة تصدير العديد من السلع إلى الولايات المتحدة الأميركية، لاسيما ال سلع الإلكترونية والاستهلاكية والأحجار الكريمة، وغيرها من السلع غير النفطية.

وتعد دولة الإمارات، أكبر سوق للصادرات الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، تلتها المملكة العربية السعودية، خاصة في مجال الآلات ومعدات النقل والطيران والصناعات والأغذية والمنتجات المعدنية، وفقا لغرفة التجارة العربية الأميركية.

الميزان التجاري

ووفقا لبيانات المركز، ارتفع العجز في الميزان التجاري بين البلدين لصالح الولايات المتحدة، خلال عام 2013 ليصل إلى 81.8 مليار درهم «22.3 مليار دولار» مقارنة بعجز قدره 68.5 مليار درهم «20.3 مليار دولار» العام السابق.

وأظهرت البيانات انخفاضاً قدره 15.7 في المئة في المبادلات التجارية بين الجانبين خلال شهر ديسمبر الماضي لتصل إلى 7.8 مليارات درهم «2.1 مليار دولار» مقارنة بـ9.03 مليارات درهم «2.46 مليار دولار» بالشهر ذاته من عام 2012.

لكن الصادرات الإماراتية إلى الولايات المتحدة ارتفعت خلال شهر ديسمبر الماضي بنسبة 39.4 في المئة لتصل إلى 700.2 مليون درهم «190.8 مليون دولار» مقارنة بنحو 502 مليون درهم «137 مليون دولار»، للشهر ذاته من عام 2012.

وبلغت الواردات من أميركا في ديسمبر الماضي نحو 7.16 مليارات درهم «1.95 مليار دولار» مقارنة بـ8.52 مليار درهم «2.32 مليار دولار» بانخفاض قدره 7.1 في المئة على واردات الشهر ذاته من 2012، ليبلغ بذلك الفائض في الميزان التجاري لصالح الولايات المتحدة خلال ديسمبر الماضي نحو 6.4 مليارات درهم «1.76 مليار دولار»، مقابل عجز قدره 5.68 مليار درهم «1.55 مليار دولار» في الشهر ذاته من العام 2012.

بلغت الصادرات الأميركية من البضائع إلى العالم العربي خلال عام 2013 نحو 260 مليار درهم «70.8 مليار دولار» بحسب البيانات التجارية الصادرة عن غرفة التجارة العربية.

ووفقا لبيانات سنة 2013 وبيانات سنة 2012 المنقحة والمقدمة من «مكتب الإحصاء الأمريكي»، ارتفعت صادرات السلع الأميركية إلى 22 دولة من العالم العربي من 65.91 مليار دولار عام 2012 لتصل إلى 70.85 مليار دولار عام 2013، بزيادة قدرها 7.5 في المئة ، لتحقق سنة 2013 أعلى نسبة لحجم المبيعات من أي وقت مضى.

وأشارت غرفة التجارة الأمريكية العربية الوطنية إلى أن صادرات البضائع الأميركية إلى العالم ارتفعت بنسبة 2.09 في المئة ، ليرتفع إجمالي الصادرات من 1.546 تريليون دولار عام 2012 إلى 1.579 تريليون دولار عام 2013.

وأشار ديفيد حمود، الرئيس والمدير التنفيذي لغرفة التجارة الأميركية – العربية الوطنية إلى أنه «رغم تحديات عدم الاستقرار التي تواجه بلدانا بالمنطقة، إلا أن الصادرات الأميركية إلى العالم العربي تستمر بالنمو لتصل إلى مستويات قياسية جديدة».

حاويات في ميناء خليفة بأبوظبي

«إن. إف. تي» تستحوذ على شركة هولندية متخصصة بالروافع البرجية بقيمة 50 مليون يورو

استحوذت شركة «ان اف تي» الاماراتية – الاولى في العالم في مجال الروافع البرجية والمصاعد ومقرها ابوظبي – على شركة اوروبية متخصصة بالروافع البرجية بصفقة بلغت قيمتها 50 مليون يورو» 250 مليون درهم « بعد ان كانت تتربع على ثاني اكبر شركة للروافع البرجية في العالم قبل الازمة المالية العالمية .

وقال نبيل الزحلاوي الشريك المدير في شركة «ان اف تي» – في بيان عقب ابرام هذه الصفقة – ان الشركة استحوذت على شركة ان اي بي ام الهولندية نظرا لتعثر هذه الشركة وفشلها في الوفاء بالتزاماتها تجاه البنوك ودائنيها الاخرين الامر الذي اضطر الدائنين الى اللجوء للقضاء الذي قام بتصفيها ..مؤكدا أن قيام «ان اف تي» بالاستحواذ على الشركة الأوروبية ثبت مكانة الشركة الاماراتية في السوق العالمية كاكبر شركة للروافع البرجية في العالم وبلا منازع حيث سيكون لها محطة مركزية داخل اوروبا وقريبة من جميع الاسواق الاوروبية مما يوفر من تكلفة النقل والمناولة والتخزين والتشغيل.

وأكد ان هناك زيادة في الطلب على كافة انواع الاليات والمعدات ومنها الروافع البرجية وذلك بسبب البدايات الايجابية الملموسة لطفرة في مجال الاعمال والمقاولات والانشاءات التي تشهدها اسواق الدولة والمنطقة حاليا ..لافتا الى أن الشركة استطاعت تدشين الفرع 14 للشركة حول العالم في بلجيكا وقبله جرى افتتاح فرع في كوريا.